المعاهدة الدولية
بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

البند 2.9 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي

نيودلهي، الهند، 19–24 سبتمبر/أيلول 2022

تقارير من المشاورات غير الرسمية بشأن تعزيز النظام المتعدد الأطراف

ملخص تنفيذي

خلال انعقاد دورته الثامنة، لم يوافق الجهاز الرئاسي على عملية رسمية بين الدورات لتعزيز النظام المتعدد الأطراف خلال فترة السنتين هذه. وأحاط علما بالحاجة إلى إجراء جرد وتقييم للخطوات التالية بشأن القيام بالمزيد من العمل بغرض تعزيز النظام المتعدد الأطراف وشجع الجهاز الرئاسي المشاورات غير الرسمية بين الأطراف المتعاقدة وخاصة المشاورات الوطنية بين القطاعات وأصحاب المصلحة المعنيين (IT/GB-8/19/Report, para. 32-33).

تُلخص هذه الوثيقة المشاورات غير الرسمية التي أُبلغ بها الأمين، بالإضافة إلى الاعتبارات الرئيسية الناشئة عنها. وترِد التقارير عن هذه المشاورات غير الرسمية في الوثائق الإعلامية المقدمة لهذا البند من جدول الأعمال.

التوجيهات المطلوبة

إن الجهاز الرئاسي مدعو إلى النظر في الملخص الوارد في هذه الوثيقة وكذا التقارير الواردة في الوثائق الإعلامية المعدَّة لهذا البند من جدول الأعمال وإعطاء أي توجيهات أخرى بشأن التدابير التي يعتبرها ضرورية لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف وكل العمليات والجداول الزمنية ذات الصلة.

يمكن الاطلاع على وثائق منظمة الأغذية والزراعة والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة على:

www.fao.org/plant-treaty/meetings/meetings-detail/ar/c/1259571/

I. مقدمة

1. لم يتمكن الجهاز الرئاسي، في دورته الثامنة، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف. وأحاط علما بالحاجة إلى إجراء جرد وتقييم للخطوات التالية بشأن القيام بالمزيد من العمل بغرض تعزيز النظام المتعدد الأطراف

2. وشجع الجهاز الرئاسي المشاورات غير الرسمية بين الأطراف المتعاقدة وخاصة المشاورات الوطنية بين القطاعات وأصحاب المصلحة المعنيين.[1]

3. طوال فترة السنتين، نظر مكتب الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي في التطورات المتعلقة بالمشاورات غير الرسمية في مختلف الأقاليم. واتفق على قيمة تبادل المعلومات بشأن المشاورات غير الرسمية عبر الأقاليم وبين الأطراف المتعاقدة، مشيراً إلى أنه سيكون من المناسب أن تكون هذه المعلومات متاحة فقط من طرف من يجرون مثل هذه المشاورات غير الرسمية.

4. تقدم هذه الوثيقة ملخصًا للمشاورات غير الرسمية التي أُبلغ بها الأمين. وترِد التقارير المتعلقة بجميع المشاورات غير الرسمية، على النحو الذي قدمته الجهات المنظمة أو الميسرة، في وثائق المعلومات الموفرّة لهذا البند من جدول الأعمال.

II. ملخص المشاورات غير الرسمية

5. نظَّمت حكومة سويسرا ثلاث مشاورات غير رسمية في عامي 2021 و 2022، وذلك لتقييم التقدم السابق الذي تم إحرازه وتحديد الخطوات التالية المحتملة التي يمكن مناقشتها في الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي بغية إنجاز عملية تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف والوصول إلى نتيجة إيجابية في الوقت المحدد. عُقدت جميع الاجتماعات وفقاً لقواعد دار تشاتام (Chatham House).

6. *التشاور غير الرسمي المختلط:* عُقدت أحدث مشاورة غير رسمية بطريقة مختلطة، حيث حضر 23 مشاركًا فعليًا في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بسويسرا، و 32 مشاركًا متصلاً عن بُعد. وقد شارك في الاجتماع مشاركون من جميع أقاليممنظمة الأغذية والزراعة، بالإضافة إلى ممثلي بعض مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين. قام بتيسير الاجتماع السيد فرانسوا بيثو François Pythoud (سويسرا) والسيد سونيل أرشاك Sunil Archak (الهند). ويرِد ملخص لهذه المشاورة في الوثيقة IT/GB-9/22/09.2/Inf.1 ، *المشاورة غير الرسمية التي تشارك في تيسيرها الهند وسويسرا: تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف – تقرير الميسّرين المشاركين.*

7. كان الغرض من الاجتماع هو مناقشة: (1) الأهداف المشتركة لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف؛ (2) التقدم المحرز حتى الآن لتعزيز عمل النظام، (3) الخيارات المطروحة للمضي قدمًا والخطوات التالية المحتملة.

8. اتفق المشاركون في الرأي القائل بأن وجود نظام متعدد الأطراف يعمل بكامل طاقته وسهل الاستخدام وبسيط هو أمر أساسي لسير عمل المعاهدة الدولية ونجاحها.

9. وقد كان لدى المشاركين فهم مشترك متمثل في أنه في ظل غياب أي عملية رسمية، لن يكون من الممكن تحقيق تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف وأنه سيكون من المهم أن تناقش الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي الخطوات الأخرى المحتملة.

10. كما أجرى المشاركون أيضًا مناقشة مثمرة بشأن الأهداف المشتركة لتعزيز النظام المتعدد الأطراف، ويحتوي التقرير الموجز للمشاورات على العناصر التي حددها المسيّرون المشاركون فيما يتعلق بتصميم عملية مستقبلية، حيث سيكون التوافق ممكنًا في الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي. استُخدِمت عناصر من التقرير الموجز في إعداد القسم الثالث من هذه الوثيقة.

11. *المشاورات الافتراضية غير الرسمية:* عُقدت أول مشاورتين غير رسميتين عبر الإنترنت، في يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول 2021. *ورقة غير رسمية. تعزيز النظام المتعدد الأطراف:* أعدَّت سويسرا *تقييم التقدم المحرز حتى الآن* عقب المناقشات واستنادًا إليها خلال المشاورة غير الرسمية الأولى. حدَّدت المشاورة غير الرسمية الثانية العناصر المحتملة لتحضير المناقشات وتيسيرها في الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي وأوصت بتنظيم مشاورة غير رسمية إضافية، إن أمكن، لمواصلة مناقشة هذه العناصر.

12. خلال المشاورة غير الرسمية الثانية التي عقدتها سويسرا، أعرب المشاركون عن استعدادهم العام للنظر في استئناف المناقشات بشأن تعزيز النظام المتعدد الأطراف وأقرُّوا بالحاجة إلى إجراء مناقشة حول هذه المسألة في الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي. كما أقرَّ المشاركون بشدة بالحاجة إلى بناء الثقة بين الأطراف المتعاقدة ومع أصحاب المصلحة، وذلك بهدف تحسين الفهم المشترك للمقترحات وتأثيراتها. تم تحديد معلومات التسلسل الرقميّة باعتبارها قضية

[1] تقرير (IT/GB-8/19/Report, paras. 30–35)

رئيسية لم يبت فيها بعد، من بين أمور أخرى. ويرِد موجز لهذه المشاورات، الذي يتضمن الورقة غير الرسمية المشار إليها في الفقرة السابقة، في الوثيقة IT/GB-9/22/09.2/Inf.2 ، *تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف – تقارير من مشاورتين غير رسميتين عبر الإنترنت نظمتهما حكومة سويسرا.*

13. وللعلم، عقب المشاورة غير الرسمية الثانية، راجعت سويسرا الورقة غير الرسمية وأتاحتها للمشاركين في المشاورة غير الرسمية الثالثة.

III. التوجيهات المطلوبة

14. إن الجهاز الرئاسي مدعو إلى النظر في هذه الوثيقة وكذا التقارير الواردة في الوثائق الإعلامية المعدَّة لهذا البند من جدول الأعمال وإعطاء أي توجيهات أخرى بشأن التدابير التي يعتبرها ضرورية لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف وكل العمليات والجداول الزمنية ذات الصلة.

15. قد يرغب الجهاز الرئاسي في تقييم التقدم المحرز حتى الآن واتخاذ قرار بشأن الخطوات التالية، بما في ذلك طبيعة وتصميم العملية للمضي قدماً.

16. في حال موافقة الجهاز الرئاسي على عملية رسمية أخرى ولتسهيل المناقشات في الدورة، يتم توفير عناصر النص الإرشادي في *ملحق* هذه الوثيقة كنقطة انطلاق مُحتملة ودون الإخلال بأي نهج آخر قد يرغب الجهاز الرئاسي في اعتماده. تُستمد هذه العناصر من التقرير الذي أعدَّه المُيسران المشاركان *للمشاورة غير الرسمية* المختلطة الأخيرة: *تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف*. ويُمكن أيضًا أن تؤخذ في الحسبان عناصر من القرارات السابقة بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف بشأن الوصول إلى الموارد وتقاسم منافعها وتكييفها حسب الاقتضاء.

الملحق

عناصر محتملة لمشروع قرار** / *2022*

{عناصر النص التمهيدي المحتملة}

الجهاز الرئاسي،

إذ يشير إلى القرار 2006/2، الذي اعتَمد بموجبه الاتفاق الموحدلنقل المواد والقرارات السابقة المتعلقة بالتدابير الرامية إلى تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف بشأن الوصول إلى الموارد وتقاسم منافعها؛

وإذ يشير إلى أن الجهاز الرئاسي، في دورته الثامنة، لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف، ولكنه أحاط علما بالحاجة إلى إجراء جرد وتقييم للخطوات التالية بشأن المزيد من العمل بخصوص تعزيز النظام المتعدد الأطراف.

وإذ يستذكر أيضاً أن الإدارة **شجعت** المشاورات غير الرسمية؛

وإذ يشكر حكومة سويسرا على عقدها مشاورات غير رسمية والميسّرين المشاركين على تقديمهم لتقرير موجز عن المشاورة غير الرسمية المختلطة؛

{عناصر نصية محتملة للقرار}

يُشدد على أن وجود نظام متعدد الأطراف يعمل بكامل طاقته وسهل الاستخدام وبسيط أمر أساسي لسير عمل المعاهدة الدولية ونجاحها؛

بعد تقييم التقدم المحرز حتى الآن لتحقيق تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف، ***بلاحظ*** أنه في حين توجد مجموعة من الآراء بين الأطراف بشأن هذه المسألة، تلتزم الأطراف بالعمل معًا من أجل اعتماد مجموعة من التدابير لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف من خلال العملية المحدَّدة في القرار الحالي، مع الأهداف المشتركة التالية:

- تعزيز الفوائد التي تنشأ عن النظام المتعدد الأطراف لجميع الأطراف المتعاقدة والمستخدمين، سواء النقدية وغير النقدية؛
- زيادة الدخل المستند إلى المستخدم في صندوق تقاسم المنافع بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها على المدى الطويل
- توسيع المحاصيل والتنوع الجيني النباتي المتاح من خلال النظام المتعدد الأطراف، وكذلك تحسين توافر محاصيل الملحق 1 الحالية التي تحتفظ بها الأطراف المتعاقدة.
- جعل النظام المتعدد الأطراف أكثر ديناميكية لمراعاة التطورات والقضايا الناشئة في العلوم والابتكار وتربية النبات وبيئة السياسة العالمية؛
- تحقيق اليقين القانوني والبساطة الإدارية لجميع المشاركين في النظام؛

{تم إدراج العناصر أعلاه في تقرير الميسرين المشاركين للمشاورة غير الرسمية المختلطة وتم توفيرها أدناه كأمثلة}

من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للنظام المتعدد الأطراف المعزَّز، ***يُقرر*** إنشاء ...

مجموعة ما بين الدورات {*العنوان*} للانتهاء *{في غضون جدول زمني محدد، على سبيل المثال، من طرف الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي}* من تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف بولاية جديدة واختصاصات مُنقَّحة، تستند إلى الدروس المستفادة من العملية السابقة، أي أن تكون:

- شاملة، من خلال كونها متوازنة إقليمياً وتضم جميع مجموعات أصحاب المصلحة؛
- مفتوحة، لكي يتمكن أي طرف متعاقد من الحضور؛
- مدعومة من طرف المشاورات الإقليمية القوية؛
- ولاستكشاف إمكانات الاجتماعات و/أو المشاورات الافتراضية (بما في ذلك الاجتماعات المختلطة)؛

{استُمدت العناصر المذكورة أعلاه من تقرير الميسرين المشاركين بخصوص المشاورة غير الرسمية المختلطة}

يوافق على أن العملية يجب أن تستند إلى التقدم المحرز والإنجازات السابقة من حيث الهيكل والمحتوى ودمج الأفكار الجديدة، إذا كانت ذات صِلة، ومعالجة جميع المجموعات الثلاث لحزمة التدابير التي تم استحداثها سابقًا بطريقة متوازنة (الاتفاق الموحد لنقل المواد المنقح؛ توسيع الملحق الأول؛ تدابير التنفيذ من خلال قرار صادر عن الجهاز الرئاسي).

يُقرّر تعيين الرئيسين المشاركين لفريق ما بين الدورات على النحو التالي [...] *ويطلب* منهما ما يلي:

- إفساح المجال وتسهيل التفاعلات غير الرسمية لبناء فهم مشترك قبل بدء المفاوضات الرسمية؛
- توجيه الخطوات التحضيرية لعملية رسمية، بما في ذلك إعداد مُقترح الرئيسين المشاركين مع الأخذ في الاعتبار ما تم إنجازه حتى الآن؛
- هيكلة العملية الرسمية بحيث تولي اهتمامًا مبكرًا بالقضايا الرئيسية مثل معلومات التسلسل الرقمي (DSI) ومعدلات السداد؛
- التشاور، من حين لآخر، مع المكتب؛
- وتقديم تقرير إلى {*الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي*} عن التقدم المحرز وللحصول على أي إرشادات إضافية.

يُشدّد على ضرورة البقاء على اتصال وثيق باللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية التمويل، بما في ذلك جدول أعمالها بشأن تقاسم المنافع غير النقدية وتوجيه السياسات بشأن استخدام صندوق تقاسم المنافع (الهدف، والأولويات، وزيادة تدفق الأموال بخلاف الدخل القائم على المستخدم)، والبقاء على اتصال وثيق مع لجنة الامتثال فيما يتعلق بإتاحة المواد الواردة في النظام المتعدد الأطراف من لدُن الأطراف المتعاقدة.

[...]